الملك ينيب محافظ الجنوبية لافتتاح مهرجان التراث 17

■ المنامة - بنا

□ أناب عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة محافظ الجنوبية سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة لافتتاح مهرجان التراث السابع عشر تحت شعار «ذهب البحرين بريق الماضي وزينة الحاضر» الذي ينظمه قطاع الثقافة والتراث الوطني بوزارة الثقافة والإعلام في الفترة 22 و 23 أبريل / نيسان ومن 25 لغاية 28 من شهر ابريل الجاري بالقرية التراثية بمتحف البحرين الوطني.

وقام سمو الشيخ عبدالله بن حمد بجولة في القرية التراثية اطلع خلالها على معرض للصور الفوتوغرافية عن الذهب وعروض موسيقية تراثية وعروض صياغة الذهب وعروض حية للحرفيين والحرفيات ومسابقات الذهب التي قدمها الفنان البحريني محمد ياسين (بابا ياسين).

وبهذه المناسبة قال سموه إن رعاية جلالة الملك للمهرجانات السابقة للتراث تعكس بجلاء ما تحظى به هذه المهرجانات من دعم جلالته، رافعاً تحيات وتقدير جلالة الملك لجميع القائمين على هذا المهرجان وما يبذلونه من جهود في سبيل انجاح هذا المهرجان واتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية فيه.

واشار سموه الى ان «مهرجان التراث السنوي اصبح يحتل مكانة متميزة على الساحة الثقافية في البلاد لما له من دور في المحافظة على التراث وابراز حضارة ومكانة البحرين». واوضح ان مهرجان التراث اصبح «حقيقة ثابتة في الحياة الثقافية وعنوانا لثقافة أصيلة في بلد أصيل». مشيرا الى عراقة مملكة البحرين وتميزها في صناعة الذهب.

وبهذه المناسبة أشادت وزيرة الثقافة والإعلام الشيخة مي بنت محمد آل خليفة بالتجاوب الشعبي والجماهيري مع مهرجانات التراث التي أقامتها وزارة الثقافة والإعلام على مدى الأعوام الماضية مما كان دافعاً للمزيد من التنوع والغنى على نشاطات المهرجان الذي أصبح إحدى الفعاليات الثقافية المهمة في مملكة البحرين.

ويستمر المهرجان الى اليوم (الخميس) كما يستأنف يوم السبت الموافق 25 ابريل الى 28 ابريل، وسيتضمن عرض منحوتات لفنانين بالاضافة الى مشاركة الفرق الشعبية ومشاركة سفارات المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وعروض السوق الشعبي ومسابقات للاطفال وعروض أفلام وثائقية عن الذهب.

سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة

السفير المارك: السعودية حريصة على متابعة أوضاع الطلبة السعوديين في البحرين

■ المنامة - واس

□ أقام الملحق الثقافي في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين محمد بن عبدالله الحمود مساء أمس الأول (الثلثاء) حفلاً تكريمياً احتفاء بسفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين عبد المحسن بن فهد المارك، وخلال الحفل ألقى المارك كلمة عبر فيها عن سعادته بلقاء الطلبة السعوديين الدارسين في البحرين، مؤكداً لهم «حرص القيادة السعودية ومسئولي التعليم على متابعة أوضاعهم الدراسية والاجتماعية إلى حين تخرجهم وحصولهم على الشهادات العلمية ليعودوا لخدمة دينهم ومليكهم ووطنهم».

عبد المحسن المارك

وتخللت الحفل كلمات ترحيبية للملحق الثقافي وللطلبة السعوديين الدارسين بالجامعات البحرينية. فيما أعرب المارك عن اعتزازه بتشريفه من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتعيينه سفيراً لدى مملكة البحرين.

وأشاد سفير خادم الحرمين بما يقوم به الملحق الثقافي محمد الحمود وزملاؤه في الملحقية من جهود كبيرة واهتمام بالغ في أداء عملهم على الوجه الأكمل. بعد ذلك تم تكريم الطلبة والطالبات السعوديين المتفوقين بالجامعات البحرينية. حضر الحفل عدد كبير من المسئولين بمملكة البحرين ومديرو وأساتذة الجامعات البحرينية وعدد من السفراء المعتمدين بمملكة البحرين وعدد من أفراد الجالية السعودية المقيمة بالبحرين وأعضاء السفارة والمدرسين السعوديين المبتعثين للعمل بمملكة البحرين والطلاب والطالبات السعوديين وعائلاتهم.

«التربية»: ترقيات الوزارة بحسب أعلى الدرجات ووفقاً للحاجة

■ مدينة عيسى - وزارة التربية والتعليم

□ قالت وزارة التربية والتعليم رداً على ما نشرته «الوسط» في العدد 2397 الصادر في 30 مارس / آذار 2009 تحت عنوان «أكثر من 600 معلم على قائمة انتظار ترقيات التربية» بشأن مطالبة عدد من المعلمين المرشحين لمنصب معلم أول ومجتازين لمتطلبات المسابقة بترقيتهم دون إعادة متطلبات المسابقة من جديد: «إن اشتراطات الوزارة في الترقيات والتعيين يتم بحسب أعلى الدرجات، ووفقاً للحاجة والشاغر والموازنة المرصودة»، مشيرة إلى أن «المتقدمين بالشكوى قد استندوا في مطالبهم إلى بند واحد فقط، وقد أغفلوا البنود الأخرى وهي رقم (25) و(26) والتي تنص على أن تكون ترقية الموظف إلى درجة أعلى تالية لدرجته مباشرة في وظيفته أو في أية وظيفة أخرى شاغرة –أي ارتباط الترقية بوجود شاغر– وضرورة أن يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين، وذلك بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية». وذلك تعليقاً على استناد المتظلمين في نص الشكوى إلى المادة رقم (11) من قانون الخدمة المدنية الذي ينص على أن يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقي أو الانتداب أو الإعارة، بعد استيفاء الاشتراطات اللازمة.

وأكدت الوزارة أنها تعتمد معيار الكفاءة في اختيار الكوادر البشرية الفعالة مع الأخذ في الحسبان أعلى الدرجات وعنصر الأقدمية، لعملية التطوير التربوي والتعليمي في المؤسسة المدرسية.

وأوضحت الوزارة أنها «تبذل جهدها باستمرار للارتقاء بالعملية التعليمية وتجويد مخرجات التعليم لذلك فقد أولت اهتمامها بالكوادر القيادية في المؤسسة المدرسية لما لها من دور بارز وفعال في رفع كفاءة المؤسسة التعليمية».

بحرينيون يحتفون باليوم العالمي للكتاب

■ الوسط - حسن المدحوب

□ يحتفي البحرينيون – كما العالم – اليوم (الخميس) الموافق 23 أبريل / نيسان باليوم العالمي للكتاب وحقوق النشر، إذ يقيم مكتب الأمم المتحدة بمقره بالمنطقة الدبلوماسية احتفالية بالمناسبة يحضرها عدد من الكتاب والشعراء والمؤلفين والباحثين وبعض أصحاب دور النشر والمطابع.

ويمثل اليوم العالمي للكتاب مناسبة لاستذكار الوعود التي أطلقت من قبل وزارة الإعلام بإلغاء الرقابة القبلية على نشر الكتب، وانتهاج سياسة أكثر تسامحا مع المطبوعات والكتب، وتعديل قانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر بحيث يتضمن إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، ومازال المؤلفون والكتاب يأملون بقانون عصري يواكب التطورات الحاصلة في العالم ليتسع هامش الحرية والتعبير ولاتغيب القيود على نشر وتداول الكتب بكل تلاوينها.

ويتركز جهد المثقفين ومؤسسات المجتمع المدني في البحرين على ضرورة إلغاء الرقابة المسبقة على المصنفات الأدبية والفكرية، وتقدمت نحو 30 مؤسسة من هذه المؤسسات العام الماضي بمطالبات فردية أو جماعية لوزارة الإعلام دعتها فيها للاستجابة (إلى نداء الحرية والديمقراطية بإلغاء الرقابة على الفكر والثقافة والإبداع، والسماح ومن دون أي شروط مقيدة للحرية والحق، بنشر وتداول الكتب).

في السياق نفسه تحتفي «الوسط» بتدشين كتاب الزميلة الصحافية أماني المسقطي «ملف البحرين الحقوقي في جنيف... من الإجراء 1503 إلى المراجعة الشاملة»، إذ سيقيم وزير الدولة للشئون الخارجية نزار البحارنة حفلاً للتدشين في 26 من الشهر الجاري.

ويتناول الكتاب الذي يقع في 190 صفحة التطور الزمني لتعامل البحرين مع ملف حقوق الإنسان في المحافل الدولية، وخصوصاً لجنة حقوق الإنسان عندما وصل الواقع الحقوقي للبحرين في عقد التسعينات إلى جنيف، وحينها كان الملف من اختصاص لجنة حقوق الإنسان مروراً بالمحاسبة العلنية في العام 1997 أمام اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان وصولاً إلى المراجعة الدورية الشاملة التي تعرضت لها البحرين في أبريل / نيسان 2008 أمام المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة وفقاً للإجراءات الجديدة للأمم المتحدة، كما يستعرض الكتاب أيضا ما حدث في المراجعة الشاملة، والنتائج المرتقبة من مثل هذه المراجعة ليكون بذلك مرجعاً يستفيد منه الرسميون والحقوقيون والناشطون والأكاديميون.

وعلى رغم أن البحرين اتخذت خطوات ملموسة لتقديم التراخيص لنشر الكتب وحماية الملكية الفكرية عبر انضمامها إلى المنظمات الدولية المختصة «المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية» بالإضافة إلى إصدارها الكثير من التشريعات لحماية الملكية الفكرية في البحرين، فإن الأمر يبقى مشكلة وتحديا قائما أمام السلطات نظرا الى تداخلها مع الإنتاج التجاري والتشريعي والسياسي، ومازال البحرينيون يستذكرون الأزمة التي حدثت قبل أكثر من عام ونصف العام بسبب منع إدارة المطبوعات كتابي «استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى بالتاريخ» للأكاديمي نادر كاظم، وكتاب «قراءة في مشروع الإصلاح الديمقراطي» لعبدالنبي العكري، وسحب عدد آخر من الكتب من الأسواق من بينها كتاب ترجمة قدمها عبدالنبي العكري لإيميل نخلة عن التغيير في البحرين، ورواية لعبدالله خليفة بعنوان «رأس الحسين». وعلى رغم أن قرارا صدر بالسماح بنشر وتداول كل هذه الكتب، فإن الكُتّاب والمؤلفين البحرينيين مازالوا يطالبون بقانون للمطبوعات يبتعد عن الرقابة المسبقة، وأن يتم منع التداول بحكم من القضاء بدلا من قرار يصدر من وزارة الإعلام.

الكتب البحرينية في ازدياد... والقارئ في عزوف

□ بحسب الإحصاءات المتوافرة في السنوات الثماني الماضية بلغ عدد عناوين الكتب الصادرة في البحرين 782 عنواناً شملت مختلف مجالات الأدب والفكر والثقافة والفنون والسياسة الاجتماع والأطفال والتاريخ والدين والاقتصاد والملكية الفكرية هذا إلى جانب 1209 رسالات ماجستير ودكتوراه لباحثين بحرينيين وأكثر من 45 مجلة ونشرة صدرت خلال الفترة ذاتها في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية فضلا عن ازدياد المحتوى الثقافي في الصحافة الورقية التي ارتفعت أعدادها إلى 10 صحف يومية وأسبوعية تصدر باللغتين العربية والانجليزية بخلاف تدشين العديد من المواقع والمنتديات الالكترونية المعنية بالشأن الثقافي.

وعلى رغم ازدياد الكتب والمؤلفات الوطنية فإن المؤلف البحريني مازال يعاني من عزوف القراء عن اقتناء الكتب وعن ريادة المكتبات وزيارة المعارض في ظل تزاحم وسائل المعرفة التكنولوجية لجذب القارئ بأية طريقة كانت، وعلى رغم ذلك فإن المثقفين والكتاب مازالوا يعتقدون انه مهما تعددت وسائل النشر وخاصة التكنولوجية منها مثل الانترنت ووسائل الإعلام الفضائية فلن يفقد الكتاب بريقه اللامع.

المرزوق يطالب بسن تشريعات ضد التمييز

■ الزنج - جمعية الوفاق

□ أكد نائب رئيس كتلة الوفاق وناطقها الرسمي خليل المرزوق أهمية التعاطي العالمي مع مناهضة التمييز بكل أشكاله وخصوصاً التمييز العنصري، والذي أصبح ممقوتاً على المستوى العالمي.

وعبّر المرزوق عن الحاجة إلى سن تشريعات تجرم التمييز وتكرس واقع الشفافية وتكافؤ الفرص، كما أقرها الدين الإسلامي الحنيف ودستور مملكة البحرين، والتوجه العالمي.

وشدد على أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق السلطة بأن تسرع في سن القوانين التي تكرس الشفافية وتكافؤ الفرص، وتجرم كل أشكال التمييز، وأن لا تعاق هذه التشريعات التي تقدمت بها كتلة الوفاق متمثلة في مقترح قانون بإضافة مادة في قانون العقوبات بتجريم التمييز، ومقترح قانون تعديل قانون الخدمة المدنية لتكريس الشفافية وتكافؤ الفرص، وأن تستعجل الحكومة بإحالة مشروع قانون الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ليتم إقراره وتفعيل الهيئة.

وأوضح المرزوق أن كل ذلك يقدم البحرين في مجال حقوق الإنسان، ويجعل تجربتها مثالاً يحتذى به في المحافل الدولية بدلاً من أن تكون ضمن قائمة الدول التي يشار إليها على مستوى ممارسة التمييز في الوظائف والدوائر الانتخابية والخدمات، وهو ما لا يرغب فيه أو يريده أي مواطن أو مسئول.

وشدد على أن الإسراع في سن هذه التشريعات التي تكرس الشفافية وتكافؤ الفرص هو أكبر إنجاز يحقق على صعيد المشروع الإصلاحي ورؤية البحرين الاقتصادية للعام 2030، والتي بنيت على دعائم المساواة والعدالة والتنافسية، ومن أهم الإنجازات التي تقدمها السلطة التشريعية لتحقيق المواطنة الفاعلة والحكم الرشيد، وزيادة مساحة التعايش وإلغاء طغيان الانتماءات الفرعية وبروز الانتماء الوطني، ودعم الإنتاجية.

واختتم المرزوق بتأكيده على عدم وجود تحد كبير لإقرار مثل هذه التشريعات الإستراتيجية إذا توافرت الإرادة السياسية، وتفعيلها على الواقع الوطني، وإن لزم الأمر إزاحة من لا يؤمنون بالشفافية وتكافؤ الفرص في مواقع القرار التنفيذي والذين يبنون مشاريعهم على الإقصاء والتهميش وتفتيت المجتمع.

آلاف الطلبة يتهافتون لمراجعة «استمارات التسجيل»... البلوشي لـ«الوسط»:

أكثر من 9 آلاف طالب راجعوا «التعليم العالي»

■ مدينة عيسى - فرح العوض

□ كشفت الأمين العام المساعد لمجلس التعليم العالي منى البلوشي أن عدد الطلبة المنتسبين للجامعات الخاصة في البحرين الذين راجعوا الأمانة العامة لملء استمارات الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بهدف متابعة أوضاعهم الأكاديمية مع المؤسسات الملتَحق بها تجاوز تسعة آلاف طالب وطالبة، حتى نهاية يوم أمس، وتوقعت أن يرتفع العدد اليوم الخميس إلى أكثر من 10 آلاف.

واعتبرت البلوشي في تصريح لـ«الوسط» أن ارتفاع العدد يدل على وعي الطلبة بحقوقهم، وبالتعليمات التي ترسل إليهم وإلى جامعاتهم، لافتة إلى أن «الإقبال الكبير جعلنا نفكر جدياً في النظر بإمكانية الإعلان عن تمديد إضافي لإتاحة الفرصة للبقية للتسجيل».

وفيما يخص شكاوى الطلبة من طول انتظارهم أوضحت البلوشي «أننا أعلنا فيما سبق أن بدء المراجعة تكون من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية ظهراً»، مشيرة إلى أنه يمكن للطلبة أخذ الأرقام والمغادرة ثم الرجوع مرة أخرى إلى حين موعدهم، موضحة أن «الأمانة العامة جنّدت كل طاقتها لخدمة الطلبة، إذ وفرت نحو 20 موظفاً وموظفة لتقديم الخدمة للمراجعين ولتسهيل أمورهم».

وتابعت البلوشي مؤكدة أنه «لا يتم إرجاع أي طالب إلا بعد إنهاء جميع الإجراءات»، مشيدة بتعاونهم ووعيهم في الجانب الأكاديمي.

وراجع خلال يوم أمس الأربعاء نحو 1400 طالب من طلبة الجامعات الخاصة.

وكان عدد من الطلبة اشتكوا وجود طوابير طويلة أثناء المتابعة لملء استمارات الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

الطلبة يراجعون «التعليم العالي»... وفي الإطار منى البلوشي

وفي هذا الجانب قال الطالب سيدمهدي العلوي أنه ينتظر دوره منذ الساعة الثامنة صباحاً وحتى الحادية عشر، مشيراً إلى أن الوضع غير مرضي على الإطلاق.

ووجد العلوي أن «عدد الطلبة كان يفوق عدد الطالبات في يوم أمس، إلا أنه في الوقت نفسه يتم السماح إلى أي طالب بتسلّم أكثر من رقم وانتظار الدور»، متسائلاً عن السبب الذي يجعل الموظفين يستقبلون الطلبة عند الساعة العاشرة صباحاً، ولا يتم قبل ذلك؟

واقترح العلوي أن ترسل وزارة التربية والتعليم مندوباً من قبلها إلى جميع الجامعات الخاصة ليقوم بالإجراءات نفسها، تفادياً لخروج الطلبة وفوات بعض المحاضرات عليهم، أو تغيبهم عن أعمالهم.

أما عضو مجلس طلبة جامعة دلمون شريدة أحمد أكد أن «بعض الطلبة يتوجهون إلى مبنى صالة وزارة التربية والتعليم منذ الساعة السابعة صباحاً تاركين أعمالهم ومحاضراتهم في الجامعات، ولكن يتم استقبالهم عند الساعة العاشرة»، متسائلاً عن المغزى من وراء ذلك التصرف.

واقترح أحمد أن «يتم ترتيب الأمر في المرات المقبلة بحيث يتم تحديد أيام لكل دفعة من الدفعات المسجلة، أو أن يتم إرسال مندوب من قبل الوزارة إلى الجامعة أو العكس»، عازياً ذلك إلى أن «الإجراءات التي يقوم بها الموظفون لا تحتاج إلى وجود الطالب بقدر ما تحتاج إلى مطابقة بعض الأوراق».

وذكر أحد طلبة الدراسات العليا في إحدى الجامعات الخاصة أن «المكان مزدحم، وأن طابور الانتظار الطويل أشبه بأن يكون انتظار أطفال صغار على طابور المقصف في المدرسة تحت أشعة الشمس الحارقة».

وأخيراً أملت الطالبة ليلى علي أن يتم تحديد يوم لكل جامعة خاصة، تفادياً لوقوع أي تعطيل.

يذكر أن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي دعت طلبة الجامعات الخاصة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى مراجعة مكاتبها بمبنى وزارة التربية والتعليم بمدينة عيسى منذ 9 أبريل / نيسان الجاري وحتى 16، وذلك لملء استمارة الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بهدف متابعة أوضاعهم الأكاديمية مع المؤسسات الملتحقين بها، إلا أنها نقلت التسجيل فيما بعد إلى صالة وزارة التربية والتعليم بمدينة عيسى، بسبب ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الخاصة، وضماناً لتوفير أفضل الظروف لتيسير التسجيل.

كما قامت الأمانة العامة بتمديد التسجيل إلى يوم الخميس 23 أبريل الجاري بما في ذلك يومي الجمعة والسبت. وينتظر من الطلبة اصطحاب صورة من البطاقة السكانية أو جواز السفر أو البطاقة الجامعية، ونسخة من الجدول الدراسي بحيث يكون مختوماً ومعتمداً من الجامعة.